على مسائل العلم فقال من تصور النحو مثلا بانه علم باصول يعرف بها احوال اواخر
الكلم من حيث الاعراب والبناء حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسئلة من
مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة ولا شبهة في ان هذه المقدمة الكلية الحاصلة
من عكس هذا التعريف لا مدخل لها في حصول هذا الوقوف الاجمالي الذي هو
بصدد بيانه بل ما له دخل في ذلك هي المقدمة الحاصلة من طرد هذا التعريف
وهي ان كل مسئلة لها مدخل في تلك المعرفة فهي من النحو وهذه المقدمة هي
التي اخذها قدس سره في القياس المنتج للمط بان جعلها كبرى وقال هذه
مسئلة لها مدخل في معرفة اعراب الكلم وبنائها وكل مسئلة كذلك فهي من النحو
فالتعرض لعكسها لا فايدة له وايضا تفريع قوله فان اورد عليه مسئلة
معينة منها علم انها من النحو لما يظهر بادنى تامل واجيب عن ذلك بتكلف في العبارة
وقيل كل مسئلة مبتدا وقوله من مسائل النحو خبر لا صفة وقوله لها مدخل
في تلك المعرفة حال من ضمير الخبر والتقدير كل مسئلة كائنة من مسائل النحو
في تلك الحصة حال كونها بحيث لها مدخل في تلك المعرفة وكذا التوجيه في قوله كل مسئلة
منه لها مدخل في تلك الحصة وعلم ان كل مسئلة منه لها مدخل في تلك الخاصة وانت خبير
بان التعبير عن مثل هذا المقصود بمثل هذه العبارة بعيد عن طوره قدس سره
في غاية البعد ولعله راعى شرايط التعليم والتفهيم شكر الله سعيه بالنظر الى المتعلم
المبتدي فاداه هذا المطلوب الذي في فهمه نوع صعوبة واغلاق بالتدريج تقوده

اولا

اولا في علم هو به انس ثم رقاه الا العلم المط ههنا فصوره فيه وزاده على التمكن كونه
تاما ثم منه الى المطلق العلم زيادة للافادة فصوره فيه وزاد على التمكن التام
قوله فكانه قد علم ذلك ثم انتقل بمعونة ما بين الحدين الى دفع ما اورد عليه
من انه خلاف الواقع ثم ان هذا الاعتراض مبني على هذه الارادة وهو رحمه الله
بنى منها قال الشارح رحمه الله واما على بيان الحاجة اه اعلم ان المذكور في مقدمة
هذا الكتاب امور ثلثة هي تعريف العلم برسمه وبيان الحاجة اليه وبيان موضوعه
وهذه الثلثة مفيدة لامور ثلثة اخرى هي تصور العلم برسمه والتصديق
بغايته والتصديق بموضوعية موضوعه والشروع في العلم على وجه البصيرة
وعلى وجه لا يكون عبثا موقوف على الثلثة المفادة بلا واسطة بمعنى ان هذه الثلثة
معينة للشارع على شروعه على ما عرفت من معنى توقف الشروع وموقوف
ايضا على الثلثة المفيدة بواسطة توقف الثلثة المفادة عليها لكونها نظرية
فيصدق تعريف المقدمة على الامور الثلثة فيجوز ان يكون مقصود المصنف بالمقدمة
ههنا الثلثة المفادة فقط وهو الظ ويجوز ان يكون المجموع فعلى الاول مقصود الشارح
رحمه الله من قوله ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم دون على تعريفه برسمه كما
قال في الفصل الثاني واما على بيان الحاجة في الفصل الثالث واما على موضوعه التنبيه
على ما هو مقصود المصنف من المقدمة وللاعتماد على هذا التنبيه تفنن في اداء مقصود
المصنف في الفصول الثلثة وعلى هذا فيكون تعليل توقف الشروع على بيان الحاجة

فقال لم يرد انه يجرد القصد العلم برسمه حصل العلم بالفعل حتى يرد انه علم انه خلاف الواقع صح

اليه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)